أين نحن ؟! ومن أين نبدأ ؟!(١-٢)

بقلم:

م. د نادر رياض

www.naderriad.com

قال الفيلسوف قديماً إن العقول الكبيرة تتعامل مع الأفكار بينما العقول المتوسطة فإنها تتعامل مع الأحداث،أما العقول الصغيرة فإنها تتعامل مع الأشخاص فتشخصن المواقف والأحداث وتجعل من نفسها موطناً لانحيازات أو صداقات مؤقتة وموقوتة دون أن تتطرق لقراءة كامل المشهد والتعامل مع المشكلة على مداها البعيد والمتوسط والقريب.

ولعل هذا يكون سبباً فى الكثير من الزخم الدائر على الساحة الآن من محاولة لقراءة المشهد وطريقة التعامل معه كل بما يراه دون أن يتطرق أحد إلى أهمية التعلم من الأخطاء الماثلة أمامنا والاسترشاد بالدول التى كانت لها تجارب ناجحة مع مثل هذه المواقف وصولاً إلى ترتيب قائمة الأولويات وهو أمر له أهميته الكبرى دون إغفال لكلفة كل مرحلة وصولاً إلى خارطة الطريق التى تتضمن ترسيخاً للديمقراطية وإطلاقاً لآليات صناعة المستقبل انتهاء بخطة عمل أو ما يسمى Master plan تغطى السنوات الخمسة القادمة كمرحلة أولى.

وحرصاً من مغبة الانزلاق إلى التعميم المعيب فانه يمكن أن توصف المرحلة الحالية بمرحلة غيبة الرشد لما يكتنفها من تناقض فى الأفعال وردود الأفعال وتصادم فى الأقوال والتوجهات وهو ما أهل لهذا الوصف الذى لا أحبه وأرجو له أن يسقط عنا فى أسرع وقت. إلا أن هذا الأمر يرتبط بعودة أهل الرشد والرشاد إلى الساحة بعد أن عزفوا عن التواجد على سطح الأحداث لأسباب مختلفة لا مجال للخوض فيها إلا أن مفادها أن الخبرة التراكمية والممارسات التخصصية التى يملكها أصحاب الخبرات حجبت عن الساحة فى أوقات يحتاجها الوطن كأشد ما يكون مما فتح الباب واسعاً على مصراعيه لظهور التناقضات وما استتبعها من خلافات وصلت لحد الصدام وتعويق تقدم أية مسيرة ذات هدف محدد عن بلوغ غايتها.

إن مصر غنية برجالها من أهل العلم والخبرة وكذا بإمكانياتها البشرية والمادية إلا أن هذه الميزة التى حبا بها الله مصر توارت مندرجة تحت ظاهرة المهدر من الإمكانيات والقيم مما سمح للبعض أن يصفنا بمجتمع الفرص الضائعة .

وإذا عن لنا أن نمعن النظر فى مصلحة الوطن وترتيب الأولويات لعودة مصر إلى ما كانت عليه وتخطى ذلك لآفاق الطموحات والأهداف والتى تتمشى مع المقومات المادية والبشرية التى تملكها مصر ، فانه لا خلاف على أنه يجب علينا أن ننتهى من خارطة الطريق بأسرع وقت لاسيما وأن الشعب قد التف حولها ولاقت مباركة إقليمية ودولية لنبدأ بعد ذلك النظر فى استكمال عوامل القوة لتثبيت أركان الدولة المصرية والشروع فى فتح كل الملفات الاقتصادية والتعامل معها بما يليق بمصر المستقبل دون تردد فلا مجال الآن للنظر إلى الخلف،ولا وقت لدينا الآن للاهتمام بالقشور والانشغال بالمعارك الجانبية مسقطين بذلك الجوهر ومعطلين مسيرة التوجه السليم.

● كاتب المقال: رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية

جريدة الاخبار (صفحة ١٦) ٢٠١٣/١٢/١٦

أين نحن .. ومن أين نبدأ ؟(٢-٢)

بقلم:

د.م. نادر رياض

لاشك أن الحاجة تشتد أكثر من أى وقت مضى إلى إن يطلق البروجى نوبة صحيان لينتبه الجميع وتتوحد العقول فنحن فى موقف نكون فيه أو لا نكون ومصر التى رعاها الله وسجل اسمها فى كتبه السماوية أمانة فى أعناقنا لا نملك إلا أن نسلمها لأبنائنا عزيزة مرفوعة الرأس ولننبذ الفرقة والبغضاء ففيها تكمن كل الشرور وكما قال المتنبى: وتعظم فى عين الصغير الصغائر .. وتصغر فى عين العظيم العظائم.

لذا أن الأوان لفتح عدد من الملفات ذات الأولوية متقدمة الترتيب فى منظومة العمل الوطنى تحقيقاً لمصالح الدولة العليا من أهمها اجتياز أزمة قطاع الأعمال العام الصناعى والتجارى وإعادة هيكلته ودعم المؤهل منه للتطور وبيع ما لا رجاء فيه وعودة تبعية القطاع الصناعى فى صورته الجديدة لوزارة الصناعة وهو الأب الشرعى له بعد أن كان قد أهدر بنزعه من وزارة الصناعة وتسكينه فى وزارة قطاع الأعمال العام دون مراعاة للخبرة الصناعية ومقومات القطاع من الإمكانيات الفنية والتنمية البشرية ومعايير الجودة المحلية والعالمية وطموحات وخطط المستقبل، كل هذا مع الحفاظ على رأس المال البشرى من الإهدار والتشتت.يلى ذلك الاهتمام بملف التوزيع العادل للثروة وفرص العمل على امتداد أرجاء الوطن وهو ملف رئيسى تحتاجه الدولة لمواجهة خطر الفقر وهى حربنا القادمة بعد الانتهاء من الحرب مع الإرهاب .

يقودنا هذا الملف بالقطع إلى ملف التصنيع الزراعى فى موقع الإنتاج وكذا الصناعات الصغيرة حيث انه التوجه الطبيعى لتحويل القرى المستهلكة إلى قرى منتجة محققة لفائض انتاجى تحتاجه باقى المحافظات بعد أن ظلت لفترة طويلة قرى مستهلكة تشترى احتياجاتها من خارجها

هذا يقودنا بالتبعية إلى ملف هام تم تجاهله لفترة طويلة مع أهميته فى التكامل مع قطار التنمية الشاملة والمستدامة ألا وهو ملف لامركزية الإدارة ونقل جانب كبير من السلطة المركزية لتتولاها المحافظات بجانبيها من ناحية الإيرادات والمصروفات أى التمويل والكلفة والاستفادة من العائد إذ أن أهل مكة أدرى بشعابها .فمن المعروف أن المحافظات هى الأجدر والأقدر على إدارة شئونها بدءاً بمنظومة التعليم والتنمية البشرية وإدارة استثماراتها متى تحقق لها حقها الطبيعى فى تحصيل مواردها الضريبية والاحتفاظ بالجانب الرئيسى منها وتوريد ضريبة المبيعات وبعض الرسوم الأخرى السيادية مثل الجمارك إن وجدت للخزانة العامة المركزية بينما تتحمل المحافظات أعباء كافة الخدمات والاستثمارات التى تحتاجها من تعليم وصحة وطرق وكبارى وبنية أساسية.

يتوازى مع هذا ملف هام ألا وهو علوم النقل وعلى وجه الخصوص تطوير مرفق السكة الحديد حيث أن فيه حلا لكثير من مشاكل مصر المستعصية مثل مشاكل توشكى والتى تتوقف على توصيل السكة الحديد إليها لنقل منتجاتها على امتداد الوطن -الاستفادة من الثروة السمكية الكبيرة ببحيرة السد بتوفير النقل المبرد والمجمد بالسكك الحديدية - تنشيط التجارة الداخلية والبينية بين المحافظات بزيادة خطوط نقل البضائع- حل مشاكل فوسفات أبو طرطور ومصنع الحديد والصلب بالتبين بنقل الخامات والمنتجات منه واليه عن طريق سكك حديدية بنظام النقل السائب فى حاويات دون تغليف وكذا نقل الوقود بقطارات مخصصة لذلك، هذا بعض من كل لم يتسع المجال لسرده تفصيلاً.

أما ملف البحث العلمى فيجب الخروج به من أزمته بزيادة المخصصات لمجال البحث العلمى والوصول به إلى المعدلات المقبولة عالمياً وهى ٣٪ خروجاً من وضعه الحالى الذى يقف عند نسبة ٢/١ ٪ منذ خمسين عاماً .

أما ملفات التعليم والصحة فهى تحتاج إلى دعم دولى لما تمثله من توافق مع الاتجاه العالمى لدعم الدول النامية فى اتجاه إنشاء وتطوير منظومة التعليم وتوفير الحد الأدنى من الرعاية الصحية المرتبط بالتصنيع الدوائى لحزمة الأدوية المتعارف عليها دولياً ، إلا أن هذا الأمر يرتبط بالانفتاح على ملفات الدول المانحة والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وتنفيذ توصياتها بدقة والتزام حتى لا تتعطل المنح والقروض انتظاراً لاستيفاء تلك البرامج والتى لا تندرج تحت مسئولية معينة أو لكيان يكون مسئولاً عنه مسئولية مباشرة وتهدر تلك المنح وتنضم إلى طابور الفرص المهدرة التى لا يحاسب عليها أحد. أما ملفات الصيد البحرى وتصنيع الأسماك وبناء السفن الخاصة بالصيد فى ترسانات مصر البحرية المعطلة للاستفادة من شواطئ على البحرين الأبيض والأحمر تحسدنا عليها أوروبا وكذا الملفات التى تدخل فى الخطة الخمسية الثانية مثل تطوير صناعة الدواء وملف الطاقة وربطها بأوربا - وصناعات وادى السيليكون وتصنيع الأسلحة التقليدية ومنها الطائرات بدون طيار - والصواريخ التى تعمل بالوقود السائل فهى أمور رأينا عدم الخوض فيها لأنها مرجأة بحسب ترتيب الأولويات وتدخل فى نطاق الخطة الخمسية الثانية إلا أن الدولة بخبرائها هى الأقدر على فتح ملفاتها تباعاً فى التوقيتات التى تراها مناسبة ليجتمع حولها رجال مصر المخلصون من أصحاب التخصصات الدقيقة وهم كثر بحمد الله.

بقى أن نشير إلى أن الاقتصاد القوى هو وحده القادر على تحقيق طموح أبناء الوطن فيتحقق الرضا فى أرجائه وجنباته.

● كاتب المقال : عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية

جريدة الاخبار (صفحة ١٦) ٢٠١٣/١٢/٢٠